الباب الخامس / الفصل السابع عشر : التجارة الخارجية

تنشأ العلاقات الاقتصادية الدولية International Economic Relations نتيجة انتقال السلع والخدمات ونتيجة لحركات عناصر الانتاج (العمل ورأس المال)دولية .إن الاسباب والاثار المباشرة وغير المباشرة التي تتركها حركات السلع والخدمات والعمل ورأس المال دولية تدرس ضمن موضوع الاقتصاد الدولي الذي يتضمن جميع وجوه النشاط الاقتصادي التي تتم عبر الحدود الدولية.

أولا :التجارة الخارجية والتجارة المحلية:

تختلف التجارة الخارجية عن التجارة المحلية من عدة وجوه أهمها :

١ -حركات عوامل الانتاجFactorial Mobility :

تعد عوامل الانتاج(العمل ورأس المال أكثر حرية في الانتقال ضمن البلد الواحد بينما تكون حريتها في الانتقال محدودة إلى حد ما بين البلدان، فالعمل مثال ينتقل في داخل البلد الواحد بسهولة من المناطق ذات الأجر المنخفض إلى المناطق ذات الأجر المرتفع، لكن قيود الهجرة الخارجية تمنع العمل من الانتقال بحرية بين البلدان مع في الانتاجية الحدية للعمل ومعدات الأجر بينها .واذا كان العمل يستطيع الحركة من الدول منخفضة الأجر إلى الدول مرتفعة الأجر فإن التجارة الخارجية في الاجل الطويل سوف تصحح هذا التعارض، ألن هذا الوضع يشجع على التصدير من البلد ذي مستويات الأجر المنخفضة وبذا يرتفع الطلب على العمل فيه وترتفع الأجر .وبالنسبة لرأس المال فإنه ال ينتقل بسهولة من بلد آلخر رغم وجود اختالف في سعر الفائدة، ألن أصحاب رؤوس الأموال يفضلون االستثمار في بلدانهم لخوفهم من الاضطرابات السياسية والاقتصادية .وكذلك لسهولة الإشراف على أموالهم في أوطانهم.

٢ -الحواجز المصطنعةArtificial Barriers :

إن أحد الاختلافات الرئيسية بين التجارة الخارجية والتجارة المحلية أنه بالنسبة لألولى تقيم الحكومات حواجز اصطناعية تفيد أو حتى توقف حرية تدفق السلع والخدمات، فهناك التعريفة الكمركية ونظام الحصص ونظام الإجازات أو الحظر أو القيود الإدارية االعتباطية وغيرها . هذه المعوقات هي التي تفسر لماذا ال تتم المتاجرة بسلع معينة أو أن المتاجرة بها تكون بكميات صغيرة.

٣-الاختلافات النقديةMonetary differences :

كما وتختاف التجارة الخارجية عن المحلية بسبب اختلافات عملات الدول واختلاف نظمها النقدية ، إذ في عملية التبادل بين دولتين ترد مشكلة سعر المصارف بين عملتيهما والاكثر اهمية من اختلاف العملات هو وجود اختلاف في النظم النقدية والمصرفية فكل منهما يمارس سياسات مختلفة بالنسبة لمستويات الاسعار ومقدار الائتمان والاستخدام.

الاختلافات الاخرى:

ان الاختلافات في اللغة والتنظيمات الحكومية والتقاليد التجارية والقوانين تجعل التجارة الخارجية تختلف عن التجارة المحلية، وكذلك فإن العوامل السياسية غالبا ما تكون ذات أهمية كبيرة في هذا الاختلاف، إذ أن كل دولة تشكل وحدة سياسية مستقلة عن الدول الاخرى وبناء على هذا هناك اعتبارات معينة كالأمن الوطني

والاقتصادي والسياسة الخارجية والأهداف والمشاعر الوطنية تلعب دورا كبيرا في تحديد سياسة الدولة في ميدان التجارة الخارجية، فقد تقتضي مصلحة الدولة أن تنتج نوعا من السلع بكلفة أعلى من كلفة استيرادها من الخارج.

وبناء على ما تقدم يفرد فرع خاص في الاقتصاد لدراسة العالقات الاقتصادية الدولية.

ثانيا :أهمية التجارة الخارجية:

للتجارة الخارجية دور متزايد الأهمية في الحياة الاقتصادية للدول فحجم تجارة العالم كان قد تزايد خالل العقود ألاربعة التالية للحرب العالمية الثانية ليس بالمقدار المطلق حسب بل بالأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي أو مؤشرات الأداء الاقتصادية الاخرى .فمنذ عام ١٩٣٨ وتجارة العالم تتضاعف تقريبا كل عقد من الزمن فقد بلغت صادرات العالم [2]((الكلية في تلك السنة حوالي1 ، 24مليار دولار وفي عام 1948 بلغت الصادرات العالمية7 ، 53مليار دولار وارتفعت إلى4 ، 95مليار دولار عام 1958وفي عام 1970 بلغ3 ، 315مليار دولار وفي عام 1980 قفزت إلى7 ، 2012مليار دولار اما في عام 1987 بلغت الصادرات العالمية4 ، 2480مليار دولار.

وتختلف اهمية التجارة الخارجية بالمعيار النسبي من قطر لآخر اذا ما اخذت الاقطار كالً على انفراد، فبينما تشكل الصادرات في الولايات المتحدة حوالي 7% ويشار إلى تجارة العالم بقيمة الصادرات الدولية أو الاستيرادات الدولية لانه على نطاق العالم إن ما يصدر من دولة معينة هر نفسه ما يستورد من دولة أخرى لذا فمن الناحية المادية تتساوى الصادرات و الاستيرادات لكان

م.م هند وليد العبيدي

من ناحية القيمة إن قيمة الاستيرادات تفوق قيمة الصادرات ألن الاستيرادات تتضمن تكاليف الشحن والتامين إضافة إلى كلفة السلع.

من الدخل القومي فإنها تكون حوالي 23% من الدخل القومي في المملكة المتحدة بينما تكون في الكويت اكثر من 50% وان التجارة بالنسبة لجميع البلدان تكون المحدد الرئيس للرفاهية الاقتصادية، ألن هناك عالقة وثيقة بين التجارة الخارجية وبين الدخل الحقيقي ونمط الانتاج والرفاهية الاقتصادية عموماً، ومع ان الدول تفاوتت في درجة اعتمادها على التجارة الخارجية فإن للتجارة الخارجية بالنسبة للكثير منها دورا هاما في اقتصادها القومي، وأن اقتصادها يعتمد إلى حد كبير على ما تصدره من ناحية، ألن انتاجها يتركز بسلعة واحدة أو عدد قليل من السلع لذا فال مناص لها من أن تصدر الفائض من هذا الانتاج وكذلك تعتمد إلى حد كبير على ما تستورده بسبب افتقارها إلى السلع ال يقوي اقتصادها على انتاجها.

ثالثا :أسباب التجارة الخارجية:

لايختلف سبب قيام التجارة الخارجية عن سبب قيام التجارة المحلية ففي كلتا الحالتين يكون السبب في قيام التبادل دولية كان أم داخليا ها التخصص The Specialization وتقسيم العمل division of Labor فالانتاج منذ زمن غير قريب سواء أكان على نطاق ألفراد أم على نطاق الدول تغلب عليه صفة التخصص، والدول تتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تؤهلها طبيعتها وظروفها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل أو بكفاءة أعلى وتبيعها بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها في الدول الاخرى او تبادل إنتاجها من السلع والخدمات بمنتجات الدول الاخرى التي ال تستطيع انتاجها في الداخل أو إنها تنتجها بتكلفة أكثر أو بمقدار أقل من حاجتها .إن سبب قيام التجارة الخارجية هو التخصص الدولي وتقسيم العمل دولية وأن ظاهرة التخصص ترتبط ارتباطا وثيقة بظاهرة التبادل الدولي والتجارة الدولية .وما دام التخصص يؤدي إلى زيادة الانتاج وأن المنتج المتخصص يستخدم جزءا من انتاجه فقط وربما ال يستخدم أي شيء من هذا الانتاج فإن هذا يعني أن الدولة المتخصصة أكثر من حاجتها .وانها بفعل هذا التخصص سيترك انتاج السلع التي ليس لديها نخصص في انتاجها إلى الدول الاخرى ثم يتم التبادل بينهما ولولا التخصص لكانت كل دولة ملزمة بإنتاج كل ما تنتجه من سلع ولما كان هناك موجب لقيام التجارة.

ويعود السبب في قيام التخصص إلى مجموعة العوامل الطبيعية الجغرافية والجيولوجية والمناخية والى مجموعة العوامل المكتسبة، مثال كمية ونوعية رأس المال ومهارة السكان العاملين.

م.م هند وليد العبيدي

فبالنسبة للعوامل الجغرافية نجد أن ألقطار الساحلية تتخصص في صناعة السفن وصيد الأسماك أما العوامل الجيولوجية فتكون سبباً في تخصص الدول في السلع التي تتوفر فيها مصادرها، فدول الشرق ألوسط تخصصت بإنتاج وتصدير النفط والسويد في الحديد، كما أن العوامل المناخية تكون سببا في تخصص الدول بالمنتجات المناسبة لظروفها الجوية، فالمناطق االستوائية ذات المناخ الحار تهيء الظروف المناسبة الزراعة البن.

وبسبب اختالف الدول في كمية ونوعية رأس المال نجد أن الدول ذات الرصيد الكبير من رؤوس الأموال تتخصص في انتاج السلع التي يتطلب أنتاجها المزيد منه فالولايات المتحدة مثال، تخصصت بصناعة الطائرات في حين لم تستطع الدول النامية التخصص في انتاج هذه السلع االنخفاض دخلها ووجود صعوبة في تنمية رؤوس أموالها الانتاجية .وكذلك يعتمد تخصص الدول على التفاوت في كمية ومهارة سكانها فسويسرا تخصصت بصناعة الساعات والباريسيون بصناعة العطور.

رابعا :نظرية التجارة الخارجية

قبل أن نتطرق إلى نظرية التجارة الخارجية سنلقي نظرة على المذهب التجاري كتمهيد لعرض نظريات التجارة الخارجية.

يطلق لفظ المذهب التجاري على الأفكار الاقتصادية التي تبنتها مجموعة من التجار والصيارفة وموظفي الدولة في الفترة المحددة من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر.

فالتجاريون يتبنون الأفكار التي تتضمن بأن الأمة تستطيع أن تنمو وتصبح غنية وقوية من خلال تنمية تجارتها الخارجية فقط، وان هدفهم الخاص هو تحقيق ما يدعى الآن بالميزان التجاري في صالح القطر a favorable balance of trade والميزان التجاري يكون في صالح القطر عندما يبيع القطر سلعة إلى الخارج أكثر مما يشتري منه أو عندما تكون مادرانه السلعية أكثر من استيراداته ، ومن خلال الميزان التجاري الملائم يستطيع القطر أن يدعم المعادن الثمينة المتمثلة بالذهب والفضة التي تعد ألشكال الرئيسية للثروة.

لهذا فإن التجاريين يؤيدون الإجراءات التي من شأنها العمل على الصادرات وتقليل الاستيرادات . إن وجهة نظر التجاريين في التجارة الخارجية ما هي إلا توسيع النظرة التاجر الفرد لتشمل الدولة ككل، فكما ان كل تاجر يحاول أن يأخذ أكثر مما يدفع إذا أراد أن يحصل على الربح كذلك الأمر بالنسبة للدولة يجب أن تستحوذ على المزيد من الذهب والفضة لتصبح غنية وقوية.

م.م هند وليد العبيدي

يمكن أن من الأسباب التي جعلت التجاريين يرغبون في تجميع المعادن الثمينة إذا ما علم بأن التجاريين في الأساس كانوا يكتبون للحكام ولتعزيز قوتهم، فالمزيد من الذهب يمكن الحكام من تكوين جيوش كبيرة وجيدة وهذا يعزز من قوتهم في الداخل ويمكنهم من الحصول على المزيد من المستعمرات، فضال أن زيادة الذهب تعني زيادة النقود فزيادة النشاط الاقتصادي.

وهكذا فان التجاريين يدعون إلى تدخل الحكومة في جميع النشاطات الاقتصادية ويدعون إلى القومية الاقتصادية لأنهم يعتقدون بأن الدولة تستطيع الحصول على مكاسب من التجارة إذا كانت على حساب الدول الاخرى فقط.

١ -النظرية الكالسيكية في التجارة الخارجية:

نشأت النظرية الكالسيكية في التجارة الخارجية على أنقاض فلسفة التجاريين وكرد فعل لآرائهم في التجارة ودور الحكومة، وارتبطت بالمذهب الحر الذي ساد في منتصف القرن الثامن عشر نتيجة للتغييرات التي حصلت أثر الثورة الصناعية التي خلقت طبقة جديدة من رجال الأعمال ذوي النفوذ والتي تمكنت من إلغاء القوانين واللوائح والأنظمة الأنشطة الاقتصادية للحصول على المزيد من الكسب والتوسع.

والنظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية عرضت بصبغتها الأولى من قبل ديفيد هيوم David Hume وآدم سميث Adam Smith في أواخر القرن الثامن عشر وطورت في القرن التاسع عشر من قبل ديفيد ريكاردو David Ricardo وناسو سنيور Nassau Senior وجون ستيوارت ميل John Stuart Mill وآخرون وأعيدت صياغتها وأصبحت أكثار حداثة في القرن العشرين من قبل فرانك ناوسج Frank W. Taussig . مع ان النظرية **لم تفسر التجارة الدولية تفسير كامل لكنها تأكد صحة المزايا الأساسية للتخصص وحرية التجارة.**

طبقا للنظرية الكلاسيكية أن البلدان سوف تعظم دخولها الحقيقة إذا ما تخصصت في إنتاج تلك السلع التي تكون أكثر ملائمة للانتاج والتبادل مع منتجات الدول الأخرى، وان ما ينتجه كل قطر يعتمد على التكاليف الحقيقية للانتاج(التي تقاس بتعبير وقلت العمال) فإذا كان البلد(أ) يستطيع إنتاج سلعة معينة بتكلفة حقيقية أقل مما هي عليه في البلدان الأخرى، أي بوقت

م.م هند وليد العبيدي

عمال ومواد أولية اقال من غيرها ان هذا الباد تكون له ميزة مطلقة an absolute advantage على البلدان الأخرى في انتاج هذه السلعة ، وان معظم البلدان تتمتع بميزة مطلقة في انتاج بعض الأشياء لكان قيام التجارة الدول لا يتطلب بالضرورة أن تكون لكل منها ميزة مطلقة في انتاج سلعة معينة، فان بعض الأقطار قادرة على انتاج اي سلعة بتكلفة حقيقية أقل من الأقطار الأخرى لكنها من الممكن أن تحصل على منافع عند استيراد بعض هذه السلع من الأقطار الأخرى التي تنتجها بميزة نسبية أو ميزة مقارنة comparative وتصدير السلعة التي تنتجها هي بميزة advantage نسبية.

-نظرية الميزة النسبية :

يقصد بالميزة النسبية أن التعبير عن كلفة انتاج السلعة ال يتم بمقدار الموارد الانتاجية التي استخدمت في انتاجها بل يتم التعبير عن كلفة انتاج السلعة بوحدات من سلع أخرى أي أن المقارنة تتم بين عدد الوحدات من سلعة معينة التي يستطيع مقدار معين من الموارد الانتاجية انتاجها بعدد الوحدات من سلعة أخرى التي يمكن انتاجها بنفس هذا المقدار من الموارد.

لقد اقترنت نظرية الميزة النسبية بديفد ريكاردو الذي بني نظريته في التجارة الدولية على فروض معينة، هي أن التبادل يتم بين بلدين ينتج كل منهما سلعتين فقط، وأن التبادل يتم على أساس المقايضة، وانه ليس هناك نفقات نقل وال حواجز كمركية .وأن هناك عنصرة واحدة هو العمل . ففي رأيه أن قيمة أي سلعة تتوقف على مقدار ما يبذل من عمل في انتاجها.

٢ .النظرية الحديثة في التجارة الدولية:

تسعى النظرية الحديثة أحيانا باسم نظرية هكشر – أولين باعتبار أن مكشر هو أول من مهد لها وأن النظرية بصيغتها النهائية تمت من قبل بارتل اولينBertil Ohlin .

طبقاً لأولين أن الأقاليم الجغرافية تختلف(سواء كانت في البلد نفسه ام في البلدان الاخرى) من حي وفرة وندرة عوامل الانتاج، فإذا ركز الإقليم انتاجه في السلع التي يتطلب انتاجها مقداراً أكبر من عوامل الانتاج المتوفرة نسبية، فإن التجارة ستتم ويستفيد الجميع .لذا فالهند يجب تركز على انتاج السلع التي يتطلب أنتاجها الكثير من العمل الذي هو متوفر نسبية فيها والقليل من رأس المال الذي هو نادر لديها، وان الواليات المتحدة ألمريكية ستتخصص في انتاج السلع التي يتطلب انتاجها الكثير من رأس المال والقليل من العمل نسبية ، أي أن الهند ستتخصص في السلع كثيفة العمل و الواليات المتحدة الأمريكية في السلع كثيفة راس المال .وفي هذه الحالة ستكون الكلفة النقدية للوحدة الواحدة من السلع عند حدها ألدنى وبذا تكون التجارة ممكنة ومبنية على اختالف السعر، لذا فإن الواليات المتحدة ستنتج مثال السيارات الرخيصة بسبب وفرة رأس

المال ومهارة العاملين وان البرازيل ستنتج القهوة الرخيصة بسبب وفرة العمال أمير الماهرين والمناخ المالئم والتربة المناسبة.

وباختصار يمكن صياغة النظرية الحديثة في التجارة الدولية كما يأتي:

إن البلاد يتخصص في انتاج وتصدير السلعة التي يتطلب انتاجها استخداماً كثيفة لعوامل الانتاج الرخيصة والمتوفرة نسبيا ويستورد السلعة التي يتطلب انتاجها استخداماً كثيفة لعوامل الانتاج الغالية والنادرة فيها نسبيا.

خامسا :ميزان المدفوعات وسعر الصرف:

ميزان المدفوعاتBalance of Payments :

تعريفه :هو سجل إحصائي مختصر لجميع المعاملات الاقتصادية (التجارية والنقدية والمالية) التي تتم بين المقيمين(residents الحكومة والأفراد والمشروعات) في بلد معين وبين المقيمين في الخارج من حكومات وأفراد ومشروعات خلال سنة .وهو مؤشر لتعريف الحكومة بتغيرات المركز الاقتصادي للدولة في الاقتصاد العالمي.

وميزان المدفوعات يتضمن ما يدفع أو يتسلم جراء شراء وبيع السلع أو ما يسمى بالفقرات المنظورة visible items يتضمن أيضا يدفع أو يستلم من جراء شراء وبيع الخدمات أو ما تدعي بالفقرات غير المنظورة invisible items إضافة إلى معاملات رأس المال أي الإقراض والاقتراض الدولي كما يبين حركات الذهب.

ـ تنظيم ميزان المدفوعات:

يقسم ميزان المدفوعات عادة إلى جانبين، جانب دائم credit وتسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تمكن الدولة من أن تتسلم إيرادات من العالم الخارجي ومن أمثلة ما يسجل في هذا الجانب قيم الصادرات من السلع إلى الخارج والفوائد واألرباح الناجمة من قروض واستثمارات المقيمين في الخارج، وقيم الخدمات التي يؤديها المقيمون إلى الأجانب كخدمات النقل والنامين وما شابه ذلك وتسجل فيه أيضا رؤوس الأموال القصيرة والطويلة الأجل القادمة من الخارج وكذلك قيم الذهب المصدر إلى الخارج وما إلى ذلك.

أما الجانب الآخر فهو الجانب المدين Debit وهو الذي تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تلزم الدولة بأن تؤدي المدفوعات إلى الخارج، ومن أمثلة ما يسجل من معامالت في هذا الجانب، قيم استيرادات السلع من الخارج وقيم خدمات النقل والسياحة التي يؤديها ألجانب

للمواطنين، كذلك الفوائد واألرباح المدفوعة لألجانب ورؤوس أألموال القصيرة والطويلة الاجل الوطنية المصدرة بقصد االستثمار في الخارج وقيم الذهب المستورد من الخارج.
ومن الناحية النظرية تتساو قيم المعاملات الاقتصادية في الجانب الدائن مع القيم المسجلة في الجانب المدين بسبب أتباع طريقة القيد المزدوج عند تسجيل الفقرات في ميزان المدفوعات.

-البنود الرئيسية في ميزان المدفوعات :

إن تقسيم ميزان المدفوعات إلى جانبين دائن ومدين ال يبين أكثر من حقوق الدولة على العالم الخارجي أو حقوق العالم الخارجي على الدولة، وان هذا التقسيم ربما يكون نافعة ألغراض إحصائية، لكن إذا ما أريد الميزان المدفوعات أن يكون أكثر من مجرد بيانات مختصرة عن المعاملات الاقتصادية للبلد ينبغي أن يصنف تصنيفاً آخر ما هو مبين في البنود التالية التي تظهر في ميزان المدفوعات النموذجي:

أ -المعاملات الجاريةCurrent Transactions :

هذه المعاملات تتضمن الصادرات والاستيرادات من السلع(تجارة السلع والصادرات والاستيرادات من الخدمات(تجارة الخدمات) **ويطلق على تجارة السلع مصطلح الصادرات والاستيرادات السلعية مصطلح الميزان التجاري وعلى الفرق بين الصادرات والاستيرادات من السلع مصطلح صافي الميزان التجاري أما تجارة الخدمات فيطلق عليها الصادرات والاستيرادات غير المنظور، وتتضمن الصادرات من الخدمات، خدمات السياحة والنقل والتأمين والخدمات المصرفية والمالية التي يؤديها المقيمون الأجانب أم الاستيرادات فتتضمن مثل هذه الخدمات التي يؤديها الأجانب للمواطنين.**
إن الأهمية الأساسية لحساب المعاملات الجارية في ميزان المدفوعات هو جانب الان يمثل بخلال البلاد من المصادر الدولية وفي جانبه المادي بمثل إنفاق البلد على السلع والخدمات الأجنبية.

ب .المعاملات الرأسمالية Capital Ransactions

ويتضمن هذا البند حركات رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل الداخلة البلد والخارجة منه، وفي هذا البنيه من الممكن أن يكون البلد دائنا بالنسبة لحساب رؤوس الموال طويلة الأجل ومدينة في حساب رؤوس الأموال القصيرة الاجل في الوقت نفسية .إن فترة التمييز بين رؤوس

م.م هند وليد العبيدي

الأموال الطويلة الأجل والقصيرة الأجل عادة ما تكون سنة، فالحملات والودائع والحوالات وحسابات الوسطاء والفروض تحت الطلب وكل ما يستحق الدفع خالل مدة تقل عن سنة تصنف ضمن رؤوس الأموال القصيرة الأجل، أما الاستثمارات المباشرة في الخارج وغيرها والتي تزيد مدة إعادتها من السنة فتعتبر من قبل رؤوس الأموال الطويلة الاجل.

ج .حركات الذهبGold Movement :

مع أن الذهب له قيمة كلمة لكن له أهمية خاصة في هذا المجال ألنه واسطة تبادل دولية، لذا فإنه يعامل معاملة مستقلة في ميزان المدفوعات وتعلق على حركات الذهب النقدي أهمية كبيرة في ميزان المدفوعات ألنه يمثل بالنسبة لجميع البلدان رصيداً احتياطياً يمكن استخدامه في أي وقت الشراء عمالت أجنبية إضافية عند الحاجة ما دام قابال للتحويل بحرية إلى اية عملة أخرى.

٢. سعر الصرفThe Rate of Exchange :

طبيعته وأهميته:

ما دامت الأقطار تستخدم عملات مختلفة فإن أي معاملة اقتصادية بينها تتطلب مدفوعات وهذه بالضرورة تتضمن تحويل إحدى هذه العملات إلى الاخرى بالسعر السائد أو سعر الصرف، وسعر الصرف ما هو إال نسبة مبادلة العملة بالعملات الاخرى أو هو ثمن عمله بوحدات من عمله أخرى.

سادساً :السياسة التجارية:

١ –مفهوم السياسة التجارية:

هي مجموعة القيود والتنظيمات التي تتعلق بتجارة الدولة، فكل دولة تفرض بعض القيود على حرية تدفق التجارة الدولية ولكل سياسة تجارية مجموعة من االدوات التي تؤثر من خاللها في نمط التجارة مع الخارج وحجمها مثل التعريفة الكمركية ونظام الحصص واالغراق غير ان التعريفة الكمركية تعد اكثر ادوات السياسة التجارية اهمية.

٢ –انواع السياسة التجارية:

تنقسم السياسة التجارية عادة إلى نوعين، سياسة حرية وسياسة حماية التجارة، وحرية التجارة هو اصطالح يطلق على الذي ال تتدخل فيه الدولة العالقات التجارية الدولية .أما حماية التجارة فيقصد بها الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها للتأثير في حجم المبادلات الدولية واتجاهها

م.م هند وليد العبيدي

وتسويتها، والحماية مظهر من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية . إن سياسة التجارة أو سياسة الحماية هي ليست غاية بحد ذاتها إنما تعتبر التحقيق هدف معين .واذا كان البعض يفضل سياسة حرية التجارة هذا ال يعني يرفض سياسة الحماية ولكن ألن الحرية، حسب تؤدي إلى تحقيق أهداف اقتصادية مرغوبة أو مفضلة لديهم على أخرى .وكذلك الحال في حالة سياسة الحماية .ولكل من أنصار التجارة أو حماية التجارة حججه المختلفة التي تدعوه التباع السياسة التجارية أو تلك.

٣ –أدوات السياسة التجارية:

أ –التعريفة الكمركية Tarifs :

هي رسم أو ضريبة تفرضها الحكومة على سلع خاصة مستوردة بعض االحيان تفرض على السلع المصدرة إلى الخارج وتفرض الرسوم أما بقصد الحصول على إليرادات أو بقصد الحماية، فالرأس تكون مرتفعة كثيراً لتحديد حجم التجارة الخارجية التي تدخل والمنافسة لالنتاج المحلي، أو لمنعها تماما .والتعريفة الكمركية قد نوعية specific أي تفرض على نوع السلعة أو قيمية advalorem أي تفرض على قيمة السلعة المستوردة كما هو في قوائم الاستيراد بغض النظر عن نوع السلعة أو قيمتها .أو إنها تكون مكونة من كال النوعين وتسمى مركبة compound. dutiesوعندما تفرض التعريفة الكمركية على سلعة معينة فإنها تؤدي إلى رفع سعر تلك السلعة فيقل الاستهلاك من هذه السلعة بسبب ارتفاع سعرها وتقل الاستيرادات منها ويرتفع الانتاج المحلي لأن ارتفاع سعر السلعة سيشجع المنتجين المحليين على زيادة انتاجها.

ب –نظام الحصصQuotas :

الحصة هي قيد كمي مباشر على مقدار السلعة المسموح باستيرادها أو بتصديرها وأن حصص االستيراد أكثرها شيوعا فالدولة تحدد استيراد سلعة معينة عن طريق تحديد حصة معينة أو تخصيص مبلغ معين الستيرادها خالل مدة معينة.

تستخدم حصص الاستيراد لحماية الصناعة المحلية أو الزراعة أو ألسباب تتعلق بميزان المدفوعات وقد استخدم هذا النوع من السياسة التجارية بشكل واسع جدا من قبل أقطار أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة بعد أن بدأ تيار المنتجات الزراعية يندفق على هذه ألقطار ذات التعريفة الكمركية المعتدلة.

م.م هند وليد العبيدي

ج –الإغراقDumping :

الإغراق هو تصدير السلعة وبيعها في الخارج بأسعار تقل عن تلك التي تباع بها في الداخل، والإغراق قد يكون دائمية بسبب التمييز الأحتكاري في الأسعار دولية فالمنتج المحتكر في السوق المحلي يتمكن من أتباع سياسة التمييز الأحتكاري بسبب الاختلاف في مرونات الطلب في الداخل عنها في الخارج .وقد يكون إلغراق بقصد استبعاد المنافسين، وهو بيع السلع بأقل من تكاليفها أو بسعر منخفض في الخارج بقصد استبعاد المنافسين أألجانب للتحكم بسعرها بعد ذلك . وقد يكون إلغراق السلعة في الخارج لسبب عرضي أو طارو بأقل من كلفتها أو بسعر منخفض عما هو عليه في الداخل لكي يمكن تصريف الفائض من السلعة التي ال يمكن تصريفه بدون تخفيض أألسعار في مؤقتا ويقصد به بيع الداخل.

م.م هند وليد العبيدي